

الرفاق في اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

تحية نضالية، وبعد،

منذ أن انتخبت من طرف اللجنة المركزية عضواً في الكتابة الوطنية وأنا أعاني الخلط والإبهام والمحاولات المتكررة للفت على مهمتي ومسؤوليتي وإفراغها من أي مضمون. وهذا ليس بحكم مجاني على النيات، بل واقع يستند على عدة معطيات ملموسة تبين الخلط والإبهام المذكور، أسوق من بينها بعض الأمثلة فقط، تجنباً للإطالة في السرد والتفاصيل.

١ - موضوع العلاقات الخارجية

- كانت أول محاولة للفت على مسؤوليتي عندما توصلت بمراسلة باسم الكتابة الوطنية (٩ ماي ١٩٩٤) تبلغني أن المراسلات الموجهة للهيئات التي لها علاقة بالحزب، يجب أن توقع من طرف رفيقين آخرين من الكتابة الوطنية. وهذا ما رفضته من خلال رسالتي الجوابية موضحاً أنني أمارس مهمة الكاتب الوطني في العلاقات الخارجية وأوقع الرسائل الموجهة لزملائي في الأحزاب الصديقة بهذه الصفة. ومع عدم توصلي بأي رد في الموضوع اعتبرته مجرد سوء تفاهم تم تجاوزه. وبالتالي تابعت توقيع المراسلات الرسمية باسم الحزب، وقمت بعدة أنشطة علنية نشرت على أعمدة الطريق بصفتي الكاتب الوطني في العلاقات الخارجية.

- هذا مع سابقة حدثت مع الحزب الشيوعي الإسباني حيث بادر أحد الرفاق في الكتابة الوطنية ليست له أية صلاحية في العلاقة مع هذا الحزب، يبعث رسالة له يؤكد فيها عدم حضور حزب الطليعة في حفله الدولي لسنة ١٩٩٤، في الوقت نفسه الذي أبعث فيه ككاتب وطني في العلاقات بمراسلة مفادها مشاركة حزب الطليعة في الحفل المذكور. وبذلك يكون الحزب الشيوعي الإسباني قد توصل بمراسلتين متناقضتين تمام التناقض من حزب الطليعة عبر مسؤولين في الكتابة الوطنية. وبحكم علاقات الثقة مع هذا الحزب تم تجاوز هذا المشكل وفسرناه على أنه مجرد «مشكل تواصل»، وتمكن حزبنا من المساهمة الإيجابية في الحفل المذكور.

- وبالمناسبة عملنا على الاتصال مجدداً بالحزب الشيوعي البرتغالي للمشاركة في حفله الدولي لسنة ١٩٩٥، بعد الاعتذار على عدم الحضور في حفل سنة ١٩٩٤. وكان السبب في ذلك هو أن الدعوة الموجهة لحزب الطليعة من طرف الحزب الشيوعي البرتغالي وصلت فعلاً إلى المقر الرسمي بالرباط، لكنني لم أتوصل بها كمسؤول عن العلاقات الخارجية لأجل المعالجة، فبقيت الدعوة بدون جواب. وهذا ما أثرته في تقرير للكتابة الوطنية (١٩ أكتوبر ١٩٩٤) موضحاً الإحراجات التي يخلقها الخلط في المسؤوليات خاصة وأن مهمة العلاقات الخارجية بطبيعتها تقتضي حداً أدنى من التنسيق، وإلا كانت سلباتها أكثر من إيجابياتها.

- ولما وجه الحزب الشيوعي البرتغالي دعوة رسمية لحزبنا لحضور حفله الدولي لسنة ١٩٩٥ كما وعدنا بذلك، قرر الرفاق في الكتابة الوطنية في غيابي ومنذ يوم ١٣ ماي تعيين من سيمثل الحزب في هذا الحفل المزمع عقده في شهر سبتمبر، ومع العلم أنني كنت قادماً للمغرب خلال شهر ماي لحضور اجتماعات الكتابة الوطنية واللجنة المركزية. فتم هذا التعيين في بدون استشارتي ولا حتى إشعاري بوصول الدعوة الرسمية، وذلك بتبرير أن الكتابة الوطنية من حقها التقرير في جميع القضايا في غياب أحد أعضائها، فيصبح القرار ناجزاً وغير قابل للنقاش. هذا مع تهميش لجنة العلاقات الخارجية تهميشاً تاماً، لا في الإخبار ولا في المشاورة وطلب الرأي، لا في الداخل ولا في الخارج، وضرب عرض الحائط ما قررته هذه اللجنة من برامج وأعمال تطبيقاً للأرضية حول العلاقات الخارجية، وبخصوص المساهمة في الحفلات الدولية تحديداً - وما قررته من توزيع للمهام وضوابط في السير والتنسيق بحضور واتفاق أربعة أعضاء من الكتابة الوطنية الذين هم أعضاء فيها.

إن المسألة هنا مبدئية وتنظيمية. وليس المهم من يحضر الحفلات الدولية ويجري اللقاءات والمحادثات الرسمية مع الأحزاب الصديقة، بل المهم هو تحديد المضمون والمهام المطلوبة لضمان استمرارية وتعميق العلاقة مع الأحزاب المعنية عن إدراك ومعرفة. وبهذا التحديد يسهل تعيين من سيمثل الحزب أحسن تمثيل، وقد يتم التعاون بين من له تجربة وممارسة في الموضوع و من ليست له، خاصة في الساحة الأوروبية. أما اتخاذ القرار بتهميش المعنيين به، وبدون حتى الاطلاع على تاريخ العلاقة بين حزب الطليعة والحزب الشيوعي البرتغالي مثلاً، والبرامج المطروحة للنقاش معه في ميادين العمل المشترك وتعيين من سيمثل حزب الطليعة بشكل فوقي وبدون الإلمام بكل هذا ولا الاستعانة بالرفاق الذين أنشأوا العلاقة وتابعوها منذ البداية.. فإن كل هذا لا يخدم مصلحة الحزب، ويخرج عن السير التنظيمي العادي، وعن طرق التعامل بين المسؤولين وفق مهامهم وصلحياتهم، على الأقل كما أفهمها.

وكان هذا المشكل محط نقاش صاحب في اجتماع الكتابة الوطنية ليوم ٢١ ماي ١٩٩٥، حيث ألححت على ضرورة مناقشته

وتوضيحه، وفوجئت برفض حتى إعطائي الكلمة بدعوى أن جدول أعمال الكتابة الوطنية كان محدداً بشكل مسبق، فلا يمكن تغييره والتداول في أشياء لم تقر سلفاً! وبعد أخذ ورد استغرق وقتاً طويلاً، تمكنا من مناقشة الموضوع بما يكفي من الصراحة، وتوصلنا الى خلاصات كنت أعتقد أنها تسير في اتجاه حسمه وتجاوزه. فكانت المفاجأة أن تشبت الرفاق في الكتابة الوطنية بما قرروه بشكل أحدي الجانب، وعينوا من سيمثلهم في اللقاء مع الحزب الشيوعي البرتغالي وبمعزل عني وعن لجنة العلاقات الخارجية. وهكذا اطلعت على صفحات الطريق على تغطية هذا اللقاء، وعلى قرار تعيين من سيمثل حزب الطليعة في حفل الحزب الشيوعي الإسباني.

- وفي الآونة الأخيرة وجه الحزب الشيوعي التركي لحزبنا دعوة رسمية لحضور مهرجان له بلندن، فأجاب الرفاق في الكتابة الوطنية بالاعتذار عن الحضور، مفضلين حرمان حزب الطليعة من المساهمة في هذه التظاهرة السياسية الهامة على أن يمثله فيها كاتبه الوطني في العلاقات الخارجية أو أحد أعضاء لجنة العلاقات المؤهلين لذلك...
- وبعد كل هذا توصلت من الرفاق في الكتابة الوطنية برسالة من ثلاثة سطور يطالبونني فيها بموافاتهم بالوثائق والمراسلات المتعلقة «بالعلاقات الخارجية مع الأحزاب الحليفة والصديقة والمتعاطفة والتقدمية مع لائحة بعناوينها والسلام»... فهل هذا إشعار بوصول مسلسل الإقصاء الى نهايته؟

أيها الرفاق،

إن موضوع العلاقات الخارجية لا يشكل بالنسبة لي مشكلة شخصية أو ذاتية، بقدرما يتصل بالسير التنظيمي وبمسألة القيادة الجماعية التي ندعي أننا أبدعنا بشأنها حلولاً تفوق ما توصل إليه غيرنا... فمنذ أن تشكلت الكتابة الوطنية أبدت تحفظي على الصيغة التي تترك الصلاحيات غامضة باسم «القيادة الجماعية»، ولم أوافق على تعدد مسؤوليات أعضاء الكتابة الوطنية، ومركزتهم لعدة مهام، وتواجدهم في عدة لجان، وشرحت وجهة نظري وتخوفاتي في مراسلات وجهتها للكتابة الوطنية في وقتها، لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار للأسف.

إنني من جهتي، وبعد تجربة حاولت خلالها عدم إثارة أي مشكل من شأنه شد اللجنة المركزية عن مهامها الأساسية، تيقنت من استحالة الاستمرار في أداء مهمتي داخل الكتابة الوطنية، بعد أن أصبحت تلك المهمة محط جدال وممارسات يغلب عليها الطابع السلبي، وبعد تراكم عدة ممارسات تسيء مع تماديتها لسمعة الحزب وعلاقاته. وكان بإمكانني مع رفاقي في لجنة العلاقات الخارجية عدم الامتثال للقرارات اللاتنظيمية التي اتخذها الرفاق في الكتابة الوطنية، وممارسة مسؤولياتي ومهامي كاملة، والاحتكام للأحزاب الصديقة التي تجمعني بها صلات ثقة متينة قديمة، وبالتالي نقل الخلاف الداخلي الى الساحة الخارجية. وفي ذلك مضرة أكيدة للحزب، ولذلك التزمت الهدوء والصمت ولم أقم بأي شيء من هذا القبيل، ولم تصدر مني أية ممارسة تعاكس ما يقرره وينفذه الرفاق في مجال اختصاصي ومسؤوليتي.

وبما أنني لا أربح شيئاً في تعميق الخلاف ولا الدخول في أي صراع هامشي ولا جدل عقيم، وبما أنني لا أساهم ولا أستشار في قرارات الكتابة الوطنية الأساسية منها والجزئية، بل أبلغ بها مجرد تبليغ بعد اتخاذها، أو أطلع عليها على أعمدة الجريدة مثلي مثل بقية القراء، مما يضفي على عضويتي في الكتابة الوطنية طابعاً شكلياً لا يليق لابي شخصياً ولا بالحزب.. قررت تقديم استقالتي من الكتابة الوطنية وكذلك من لجنة العلاقات الخارجية التابعة للجنة المركزية. وأنطلق في هذا من أن «المسؤولية تكليف وليس تشريفاً» وليست هدفاً في حد ذاتها ولا وسيلة لتحقيق الذات، وأنها تخضع لمقاييس وضوابط تنظيمية، وتفقد معناها مع غياب تلك الضوابط، وبالتالي فإنني لا أتردد في تركها في حالة الخلط والإبهام، ومع شعوري بأن الاستمرار فيها لم يعد يخدم مصلحة الحزب. وكل أمني أن لا يتم تأويل قراري هذا في أي اتجاه من الاتجاهات.

٢ - الخطة النضالية الحزبية

ولا بد لي أيضاً من توضيح موضوع آخر خيم بظلاله على تجربتي داخل الكتابة الوطنية، وهو موضوع النقاش حول الخطة النضالية الحزبية. ولقد سبق لي أن راسلت الكتابة الوطنية بشأنه (١. مارس ١٩٩٥) مستفسراً عن سبب عدم توزيع مساهماتي في النقاش على أعضاء اللجنة المركزية كما قررت هذه الأخيرة، ومحفوظاً بحقي في تحديد موقفي من هذه المسألة حين توصلني بالجواب. ومع تأكيدي على كل ما ورد في مراسلتي المذكورة، فإن الجواب الذي تلقيته لم يكن ليقتنعني، وأعتبر تبرير عدم توزيع مساهماتي في النقاش بعدم العثور على هذا القرار في محضر جلسة اللجنة المركزية، تبريراً غير مقبول، لأن القرار اتخذ فعلاً وبإجماع الحاضرين ولم يعترض عليه أي عضو من أعضاء اللجنة المركزية بمن فيهم أعضاء الكتابة الوطنية الحاضرين.

إلا أن هناك تفسيراً آخر حملته النشرة الداخلية حول أشغال اللجنة المركزية الموجهة لجميع المناضلين، والذي يفيد أن الكتابة الوطنية يجب أن تكون لها مساهمة واحدة في النقاش، ويستفاد منه أن لي شخصياً رأياً مخالفاً لذلك. وللتوضيح فإنني أعارض بطبيعة الحال مسألة الأرضيات المتناقضة والتيارات والتكتلات داخل الحزب، والتي لا تطابق نهائياً قناعاتي ومبادئ التنظيمية، وأعتبر أنه كان بالإمكان إنجاز مشروع واحد متكامل من طرف الكتابة الوطنية يستفيد من مساهمات كل

أعضائها، ولست مسؤولاً عن عدم دمج مساهماتي ضمن مشروع الكتابة الوطنية. ذلك أنني بعثت هذه المساهمة للكتابة الوطنية وليس لأي جهة أخرى وذلك منذ يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٩٤ ، كما توضح الرسالة المرفقة بها والفاكس الموجه للكتابة يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤ . وللأسف لم يناقشها الرفاق في الكتابة ولم يحددوا أية مسطرة للتعامل معها قصد إدماجها في المشروع.

وأمام تواجد هذا المشكل، اقترح علي في اجتماع الكتابة الوطنية الذي سبق للجنة المركزية (١٥ يناير ١٩٩٥) أن أخذ الكلمة أمام هذه الأخيرة لتقديم مساهماتي بشكل ملخص الى جانب المشروع المعد من طرف الأعضاء الآخرين في الكتابة الوطنية. فرفضت هذا الاقتراح لأنه قد يوحي بأن هناك وجهتي نظر متناقضتين داخل الكتابة. ورغم ذلك، طرح في اجتماع الكتابة الوطنية أن مساهماتي كان الغرض منها خلق تيار داخل الحزب! ولقد تأسفت كثيراً لترويج هذا الادعاء بين المناضلين في الداخل والخارج في شكل حملة مشخصة أعتقد أنها تسيء لأصحابها أكثر مما تسيء لي، لأنه يكفي الاطلاع على المساهمة المذكورة للاقتناع بأنها تروم خدمة الحزب، ولا تشكل بتاتاً أرضية مناقضة بل مكتملة. والدليل على ذلك أن اللجنة المركزية صادقت باقتراح من الكتابة الوطنية على دمج مقتطفات منها في المشروع، مع أنني أستغرب كيف تمت هذه المصادقة بدون حتى الاطلاع على محتوى المساهمة من طرف اللجنة المركزية.

وإذا كان كل هذا مجرد سوء تفاهم، أؤكد للرفاق أن نيتي لم تكن إطلاقاً هي خلق أي تيار، لأن لذلك طرقه وأساليبه غير تلك التي أنتهجها وينتهجها الرفاق المنفيين منذ سنين طويلة، بل يمكن القول من باب الإنصاف لا غير أنهم كانوا باستمرار أشد المناضلين حرصاً على وحدة الحزب، وكانوا يمنعون على أنفسهم حتى مجرد الاتصال خارج القناة التنظيمية برفاقهم بالداخل حتى لا يفهم أو يفسر ذلك بخلق علاقات موازية، وكان همهم الوحيد ليل نهار هو خدمة التنظيم بالداخل ومدته بكل ما يمكن توفيره من دعم ومساندة، وذلك بتفاني وكران للذات يشهد به الجميع... فكيف يتهمون اليوم بالعمل على خلق تيار داخل الحزب؟ وكيف تتم المقارنة مع ما يجري داخل منظمة العمل من صراعات بين توجهات وأرضيات مختلفة متناقضة؟ هذا مع العلم أن الرفاق الذين يروجون لهذا الاتهام يعربون في نفس الوقت عن اتفاقهم الايديولوجي والسياسي مع كل ما ورد في المساهمة المذكورة.. وفي ذلك تناقض لم أتمكن من فهمه لحد الآن إلا باعتبار الجانب الذاتي هو الأساس وأنه طغى هنا أيضاً على الموضوعي طغياناً.

أما الادعاء الآخر الذي يروج له هنا وهناك تحت مقولة «القيادة من الخارج» فإنه كلام يندى له الجبين، لأنه من المخجل فعلاً أن يتم التشكيك في نيتنا ونعتنا بمحاولة القيادة من الخارج، نحن الذين أمضينا سنين طويلة في خدمة الحزب بدون لقب ولا مسؤوليات رسمية، همنا الوحيد خدمة الرفاق في الداخل، ونحن الذين رفضنا القيادة من الخارج وحاربناها بلا هوادة، وذهبنا الى الحسم والفصل النهائي مع من كان يدعو لها ويعمل على بناء الزعامة من الخارج. وهذه وقائع ثابتة لا يمكن أن ينكرها أحد. واليوم وقد أتاحت لنا الفرصة للعودة الى أرض الوطن للمساهمة الى جانب رفاقنا في بناء الحزب معهم في الداخل، ها نحن نعت بالقيادة من الخارج!

وبالتالي فإن هذين التفسيرين الذاتيين (خلق تيار والقيادة من الخارج) لا أساس لهما من الصحة، وفي ترويجهما مضرة للحزب وتشويش على مسيرته. وما حدث في اللجنة المركزية في اجتماعها ليوم ١٥ يناير ١٩٩٥ لا علاقة له بكل هذا. إذ قررت اللجنة المركزية تحديد مسطرة معينة لتناول وتعميق النقاش حول الخطة الحزبية، بعد أن اعتبرت من جهتي مساهماتي في النقاش مجرد رأي داخل اللجنة المركزية. فتم الاتفاق الجماعي على توزيعها على كافة أعضاء اللجنة المركزية قصد الاطلاع، على أن يساهموا خلال أجل لا يتعدى شهراً واحداً بما يروونه من ملاحظات ومساهمات جديدة. هذا هو قرار اللجنة المركزية والذي لا يخرج في نظري عن السير الحزبي العادي، إذا ما سلمنا بأن اللجنة المركزية هي إطار النقاش التوجيهي والتفريقي، في حين أن الكتابة الوطنية جهاز تنفيذي تابع لها. وبالتالي فإنني لا أتفق بتاتاً مع القرار الذي اتخذه رفقين في الكتابة الوطنية بعدم توزيع مساهماتي في النقاش على أعضاء اللجنة المركزية، خلافاً لقرار هذه الأخيرة، وأعتبر أن ذلك ليس من صلاحيتهما، ولا من صلاحية الكتابة الوطنية كجهاز تنفيذي للجنة المركزية.

ولمزيد من التوضيح فإنني قمت بمجهود اعتبرته واجباً وقدمت مساهماتي في النقاش، وسواء أخذت بعين الاعتبار أولم تأخذ، فهذا لا يشكل لي معضلة شخصية، خاصة وأن النقاش التوجيهي لا زال مفتوحاً وسيظل كذلك. المعضلة هنا أيضاً تنظيمية وتهتم سير أجهزة الحزب، لأن اتخاذ قرار من طرف عضوين من الكتابة الوطنية يعاكس قرار اللجنة المركزية يعتبر سابقة تنظيمية خطيرة كيفما كان اجتهاد أو تفسير من اتخذ القرار. والنتيجة العملية في موضوع الخطة الحزبية - بصرف النظر عن كل ما حدث - هي أن اللجنة المركزية لم تناقش تلك الخطة كما كان مفروضاً، بالعمق والتوسع المطلوب والذي كان سيسمح به إثارة النقاش من خلال مساهمات مسؤولة مكتوبة من طرف أعضائها بعد اطلاعهم على ما هو موجود وفق المسطرة التي حددها. أما النشرة الداخلية الموجهة للمناضلين في الموضوع فهي عملياً وواقعياً من إنجاز الكتابة الوطنية. وبذلك فإن اللجنة المركزية كجهاز وطني توجيهي وتفريقي لم تتمكن في نهاية المطاف من مناقشة وصياغة وثيقة حول الخطة النضالية الحزبية كما أوصى بذلك المجلس الوطني. هذه هي النتيجة التنظيمية العملية التي يجب الوقوف عندها.

وإذا كنت أعارض بشدة مسألة التيارات والتكتلات داخل الحزب، سياسية كانت أم إيديولوجية أم إقليمية، لأن فيها عسف

على النقاش الديمقراطي وتقرّيم له، وتكتيل للمناضلين حول المحاور والزعامات، وتهديد لوحدة الحزب في نهاية المطاف.. فإنني أعارض بنفس الدرجة المركزية المفرطة وعملية التفويض المتتالي في النقاش التوجيهي ومركزته، وأعارض السقوط في نفس الأخطاء التي اجترتها الأحزاب البيروقراطية حتى أدت بها للسقوط والانهايار، وأرفض الخلط والإبهام في المسؤوليات باسم «القيادة الجماعية»، وتولي نفس المسؤولين مسؤوليات متعددة مفرطة، كما أعارض عدم الضبط في تسيير النقاش التوجيهي باسم حرية التعبير، وإثارة النقاشات المتفرعة طويلاً وعرضاً بدون تسيير جدي يروم التوصل الى خلاصات وقرارات جماعية بشكل منظم، مما يسمح ظاهرياً بالحرية في النقاش للجميع وواقعياً بالاستفراد بالقرار من طرف البعض، ومما يشكل في نهاية المطاف عسفاً على الديمقراطية وضرباً لأسسها باسمها.

٣ - الذاتي والموضوعي

ذكرت من خلال ما سبق موضوعين رئيسيين كنت مجبراً على تناول بعض تفاصيلهما لاستشفاف طابعهما العملي الملموس. ويمكن تناول قضايا أخرى من نفس الصنف بتفصيل وتدقيق، لكنني سأكتفي بذكر بعضها في عجالة.

- تعامل القيادة الحزبية مع عودة المنفيين الحزبيين وبالخصوص التغطية الإعلامية التي أقل ما يقال عنها أنها لم تكن في مستوى ما عبر عنه المناضلون من حفاوة في الاستقبال وغبطة وشعور بالانتصار السياسي وتحقيق مكسب هام للحزب والساحة النضالية عموماً. والموضوع هو: ماذا استفاد الحزب سياسياً من دخول منفيه، وهو الذي كان يمثل أكبر نسبة في هذا المجال؟ هل استثمر الحدث كما يجب وأعطيت له الصدارة اللائقة به لتثمين صمود وتضحيات عشرات المعتقلين السياسيين الذين استرجعوا حريتهم، وصمود ومعانات المنفيين التي دامت عقوداً من الزمن، واستثمار كل ذلك إعلامياً كمكسب جماهيري يغذي النضال الديمقراطي ويرفع من معنوياتنا ومعنويات جميع الديمقراطيين؟ ولقد تصورنا كل شيء بالنسبة لهذه العودة وضربنا لها ألف حساب، وتصورنا انزعاج الأعداء والخصوم منها، لكننا لم نتصور يوماً ما أنها ستزعج رفاقنا في القيادة لأسباب نجهلها... فهل نتعرض للنفي من حزبنا - وهو أقسى وأكثر ألماً ومرارة - بعد النفي من وطننا سنين طويلة؟...

- مسألة إقليم فدرالية أوروبا حيث تورط الرفاق في الكتابة الوطنية في عدة خروقات تجاهه، إما بالحلقية الفردية وتحريك وتوجيه بعض العناصر لخدمة تلك الحلقية والظعن في الإقليم وضربه من داخله، وإما بالقرارات الجماعية التعسفية بدواعي القانون الداخلي الذي لو طبقناه حرفياً على الكتابة الوطنية نفسها وعلى سائر الأقاليم الحزبية لتساءلنا عن ماذا سيقى لحزبنا من تنظيم... واذ أترك لتنظيم الفدرالية وأجهزته صلاحية التعبير في الموضوع، أقول للرفاق في الكتابة الوطنية الذين يمارسون تلك الممارسات أنها ليست لا في صالحهم ولا في صالح الحزب. وأخشى أن تكون العقلية الإقليمية لا زالت تطفئ عليهم، وإذا كانوا يتصورون أن ضرب إقليم أوروبا يمسنى بصفة شخصية ويساعد على إضعاف تمهيداً لإقصائي، فإنهم خاطئون تماماً في مثل هذه الحسابات، لأن إقليم أوروبا ليس ملكاً لأحد إلا لمناضليه الذين لا يستحقون مثل هذا الاستخفاف، وأن هذا الإقليم بطبيعته ما وجد إلا لخدمة الرفاق في الداخل قيادة وقاعدة، وبعرقلة سيره وبث المحاور والحلقيات وسطه وإحباط معنويات مناضليه، فإن الرفاق لا يعملون سوى على ضرب مصلحتهم بيدهم.

- الدعاية المسمومة المغرضة التي تستهدني شخصياً منذ الصيف الماضي في شكل حرب نفسية يقودها الأعداء الطبقيون في محاولة يائسة للنيل مني والتشكيك في نزاهتي واستقامتي والمس بكرامتي وشرفي. كما تستهدف هذه الدعاية إحداث بلبلة في الساحة، وجعل المناضلين يتبادلون التهم في ما بينهم، ويوشي بعضهم البعض الآخر، وتحويل الأنظار عن القضايا السياسية الجوهرية... وهذا استفزاز بوليسي منظم لن أنساق معه بطبيعة الحال، ولن يصدر مني ما يسقط فيه أو يخدمه، وإن كان ذلك على حسابي مؤقتاً. وللأسف الشديد تعامل بعض الرفاق مع هذه الدعايات الجائرة إما بالاستماع والسكوت الدال على الرضى أو بالمساهمة في الترويج والتعميم والإضافة. فكيف أنساق هؤلاء الرفاق مع ذاتيتهم حتى أعمت بصيرتهم الى درجة التقاء دوافعهم الذاتية وهاجسهم في الإقصاء والتصفية السياسية مع دوافع وأغراض العدو الطبقي؟ إلا أن هذه الدعايات المسمومة لن تصدني عن طريق الكفاح السياسي، وهي قد بلغت درجة من الدناءة لا تستحق مني سوى الازدراء والشفقة على من تورط فيها عن وعي أو عن غير وعي.

أيها الرفاق في اللجنة المركزية،

قد تظهر مجمل المواضيع التي أشرت لها: العلاقات الخارجية، الخطة النضالية الحزبية، عودة المنفيين، إقليم أوروبا، الحرب النفسية... وكأنها مواضيع ذاتية محضة، لكن الحقيقة أن لها أيضاً حياتها وامتداداتها التنظيمية والسياسية والإيديولوجية. إن المؤتمر الوطني الرابع شكل مكسباً سياسياً هاماً من حيث إثبات وجود الحزب، لكنه خلف عدة ثغرات وخروقات تنظيمية كان لها أثر سلبي على المد السياسي والتنظيمي الذي كان يتمتع به الحزب آنذاك، والذي كان يؤهله لفرض نفسه كقطب ثوري ديمقراطي أساسي. وبعد مرحلة من الفتور نتيجة تلك الثغرات، جاء المجلس الوطني لترميم البعض منها وإعطاء نفس جديد للمناضلين كان على قيادة الحزب تعميقه ودعمه ورفعته الى مستوى أعلى من خلال خطة نضالية شاملة. وبعد مرور سنة على المجلس الوطني يمكننا أن نقف من موقع النقد الذاتي على ما تحقق من كل هذا. فهل قمنا بشكل جماعي كلجنة مركزية بقيادة الحزب في هذا الاتجاه؟ هل نفذنا توصيات المجلس الوطني وضمناها صياغة خطة نضالية

شاملة في القريب العاجل، وتزويد القواعد بتوجيه حزبي دوري منتظم، وصياغة نشرة داخلية حول تقييم المؤتمر الوطني بناء على التقارير المكتوبة والمسؤولة للأقاليم؟ هل تمكنا من إيجاد إعلام في المستوى المطلوب وإدارته بشكل جماعي وتحفيز وتجديد كل الطاقات المتوفرة لذلك؟ هل سمحنا بإعطاء إشعاع عربي ودولي لحزبنا في اتجاه تقوية علاقته مع الأصدقاء والحلفاء وتوسيع رقعة تأثيره وإعلاء سمعته؟ وما الذي عرقل كل هذا؟ وما هي العواقب السياسية والتنظيمية لذلك؟

وإذ لا أستثني نفسي من النقد الذاتي، فإن الإجابة على هذه الأسئلة بشكل جدي ومسؤول هو من صلاحية النقاش الجماعي للجنة المركزية، ولقد حاولت من جهتي التعبير عن وجهة نظري من خلال مساهماتي المتواضعة في النقاش حول الخطة النضالية الحزبية، وأكدت على:

- أن المسألة الإيديولوجية مطروحة بشكل ملح، وتطلب معالجة ومنهجية واجتهاداً جماعياً منظماً بطرق وأساليب ديمقراطية راقية غير تلك التي تستعمل لحد الآن، وأن البرنامج السياسي الأنفي في حاجة الى تدقيق لتحويل الشعارات والمواقف العامة الى أهداف واقعية ملموسة في متناول المواطن العادي،

- وأن طرق التواصل مع شعبنا ومختلف فئاته التي لها مصلحة في التغيير في حاجة الى مزيد من الخلق والإبداع للإجابة على ضرورة تاطير الشارع المغربي بالأساليب والقنوات الملائمة، وأن أساليب عملنا وإدارة الحياة الداخلية الحزبية لا زالت أمامها أشواط كثيرة حتى تنتقل الى مستوى متطلبات الظرف ومستوى الأساليب التنظيمية والتسييرية الفعالة،

- وأن المعالجة الشاملة لمجمل هذه القضايا الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية معالجة في مستوى متطلبات العصر وفي مستوى أعلى مما يمارسه أعداءنا وخصومنا من طرق وأساليب في العمل.. هي التي ستجعلنا نستحق فعلاً لقب الطليعة بمفهومها النوعي والكمي، بعد أن نتكمن من تحويل مواقفنا وخياراتنا الى واقع مادي تحمله وتتشعب به وتكافح من أجله أوسع الجماهير الشعبية. وبالمقابل، فإن الإبقاء على كل هذه القضايا بدون معالجة سديدة، لا يمكنه أن إلا أن يؤدي بالحزب الى التوقع والتراجع، والتحول الى حزب يحمل مبادئ وشعارات ثورية معارضة ساخنة لكنه عاجز على تطبيقها، الشيء الذي يرفع عن المبادئ والمواقف التي يحملها مصداقيتها، والشيء الذي لا يزعج النظام في نهاية المطاف ...

وبالتالي فإن ما ظهر من خلافات واحتكاكات في الممارسة مع الرفاق في الكتابة الوطنية والذي طغت عليه الجوانب الذاتية والجزئيات، له بالضرورة حيثياته السياسية والتنظيمية والإيديولوجية، تتمحور حول خيارين: خيار المعالجة الإبداعية النضالية الشاملة بترفع عن الذات ونكران لها، وخيار التوقية التي تجعل من الذات القطب والأساس، والمعالجة القانونية الضيقة العقيمة، وبالتالي إعادة إنتاج سلبات الماضي بطرق جديدة.

وحبذا لو سلطنا طريق الوضوح بطرح الاختلافات أو التفاوتات في الأفكار ووجهات النظر، واحتكنا للنقاش الديموقراطي الشفاف لمعالجتها وحسمها بالطرق الرفاقية السليمة المثمرة، إذ أن التفاوت في وجهة النظر أمر طبيعي داخل أي حزب، ومن شأنه أن يشكل ظاهرة صحية ومحركاً إيجابياً في حياته الداخلية. لكن الرفاق اختاروا طريق العرقلة وتغليب الحسابات الذاتية الضيقة.

من جهتي وعندما قررت العودة الى أرض الوطن بعد أزيد من عشرين عاماً من النفي، فلم يكن لي من هم وطموح ورغبة سوى المساهمة الى جنب رفاقي في تحقيق الخيار الأول المذكور، ولم تساورني لحظة واحدة فكرة تنظيم ضجة حول هذه العودة، وتوقيتها بالشكل المناسب لذلك، ولا تنظيم الدعاية لشخصي قصد الشهرة والبروز والتصدي للزعامة أو أخذ مكانة أحد.

وإنني إذ أنهني من خلال هذه الرسالة عضوتي في الكتابة الوطنية، بعد فترة من التأني والتفكير، أعتقد جازماً أنني أحتمم لقواعد الديموقراطية وأقدم خدمة للحزب بتجنب إقحامه في متاهات الصراعات الذاتية والتكتلات والمحاور المضرة. ولقد حاولت خلال سنة بكاملها المساهمة من الموقع التنظيمي الذي وجدت فيه وتأدية المهمة التي أوكلت لي، لكنني اسطدمت باستمرار بالعرقلة والتعجيز والتحطيم كما يظهر من خلال الوقائع التي عرضتها عليكم بصراحة المناضلين ولربما بأكثر ما تستحقه من التفاصيل. فتوصلت الى نتيجة مفادها أن خدمة الخط الذي أومن به تقتضي مني الانسحاب من الكتابة الوطنية حتى لا يكون هناك أي مجال للذاتيات، ويطمئن الجميع على مكانته، خاصة وأنني ما اعتبرت يوماً المسؤولية لقباً وتشريفاً أو احترافاً.

وتقبلوا أخلص التحيات الرفاقية.

عبد الغني بوسطة السرايري.